منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 352، جنيف، 28 تشرين الأول/ أكتوبر - 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤
الأصل: إنكليزي

البند التاسع عشر من جدول الأعمال

تقرير المدير العام

التقرير التكميلي السابع: دعم منظمة العمل الدولية للاستجابة لحالة الطوارئ إزاء الأزمة في لبنان

◄ الأزمة في لبنان

١. منذ اندلاع النزاع المسلح الحالي في المنطقة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، كان هناك تبادل مستمر لإطلاق النار، تركز بشكل رئيسي على طول الخط الأزرق الذي يفصل جنوب لبنان عن شمال إسرائيل، مما أدى إلى نزوح عدد كبير من المدنيين من المناطق الحدودية في كلا البلدين. ومنذ نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤، ازدادت كثافة الهجمات وتواترها وحجمها ورقعتها الجغرافية زيادة ملحوظة في البلدين. وفي لبنان، شُنّت غارات جوية في جميع أنحاء البلاد، لا سيما في جنوب لبنان وسهل البقاع الشرقي والشمالي والضاحية الجنوبية لبيروت. وفي ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤، بدأت قوات الدفاع الإسرائيلية توغلاً برياً في جنوب لبنان.

٢. وفي ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤، أفادت السلطات اللبنانية عن مقتل ٢٤١٢ شخصاً وإصابة ١١٢٨٥ شخصاً ونزوح أكثر من ١,٢ مليون شخص، أي حوالي خُمس السكان، منذ تصاعد الأعمال العدائية في لبنان. وتفيد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أنه اعتباراً من ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤، يُعتقد أن ما يقرب من ٤٠٥ ٠٠٠ شخص (٣٠ في المائة منهم لبنانيون و٧٠ في المائة منهم سوريون) عبروا الحدود في اتجاه الجمهورية العربية السورية هرباً من العنف المتصاعد في لبنان. وخلّفت الأزمة تأثيراً كارثياً على المدنيين، مما أدى إلى خلق حالة إنسانية مزرية. فلم تعد الخدمات الأساسية متوفرة ودُمرت البنية التحتية الأساسية. وأصبحت خمسة مستشفيات في لبنان خارج الخدمة بعد الهجمات الأخيرة وجرى إغلاق ١٠٠ مركز للرعاية الصحية الأولية.[١] بالإضافة إلى ذلك، عانى

[١] انظر:
United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "Lebanon: Flash Update #35 - Escalation of hostilities in Lebanon, as of 14 October 2024" and "Lebanon: At a Glance - Escalation of hostilities in Lebanon, as of 14 October 2024 (assistance provided since 27 September 2024)", 16 October 2024.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

قطاع التعليم بشكل كبير، إذ تحوّلت نصف المدارس العامة في لبنان إلى ملاجئ جماعية ونزح ٤٠ في المائة من الطلاب.[٢]

٣. وتأتي هذه الأزمة الإنسانية في لبنان في سياق يتسم منذ عام ٢٠١٩ بانهيار مالي واقتصادي كان له تأثير هائل على المؤسسات والخدمات العامة وسوق العمل ونظام الحماية الاجتماعية في البلاد. وقد شكّل التدفق الهائل للاجئين السوريين الذين استضافهم لبنان على مدى السنوات العشر الماضية عبئاً إضافياً لم تعوّضه المساعدات الإنسانية إلا جزئياً. وأفضى الانكماش الاقتصادي إلى تضخم حاد وانتشار الفقر وانخفاض كبير في قيمة الليرة اللبنانية، مما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية للمواطنين والحد من سبُل الحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم.

٤. ويرد في الملحق تحليل لتأثير الأزمة على أنشطة منظمة العمل الدولية في لبنان ومنطقة الدول العربية.

◄ الاستجابة لحالة الطوارئ

٥. يؤدي العدد الكبير من النازحين داخلياً في لبنان إلى وضع ضغوط هائلة على البلاد. فبعد سنوات من الأزمة الاقتصادية وضعف الدولة، لم يعد لدى الحكومة الموارد ولا القدرات للاستجابة بفعالية، وهي تعتمد على المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والإعانات الخارجية. وقد بدأت عملية الاستجابة لحالة الطوارئ، بتنسيق من لجنة الطوارئ والإغاثة التي تقودها الحكومة وبمساعدة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجموعات المجتمعية التي تؤمن العناصر الأساسية لتنفيذها.

٦. وبناءً على طلب الحكومة، وضعت منظمة العمل الدولية خطتها الخاصة للاستجابة لحالة الطوارئ في لبنان للمساهمة في استجابة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. وتستند هذه الخطة إلى ولاية المنظمة وخبرتها، وتسعى إلى دعم الاستجابة الإنسانية وتمهيد الطريق لتعافي البلاد، من خلال الاستفادة من الدور الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالارتباط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتعتمد الخطة على مشاريع منظمة العمل الدولية الجارية في لبنان ويجري تنفيذها بالتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية والهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية.

٧. وتتمحور خطة استجابة منظمة العمل الدولية حول الركائز الأولية التالية والتي يُرجح أن تتطور في الأسابيع المقبلة عندما تتبلور القيمة المضافة التي يمكن أن تقدمها منظمة العمل الدولية: الحماية الاجتماعية؛ إعادة تأهيل البنية التحتية؛ الحفاظ على الوظائف وسبل العيش؛ العمل مع الهيئات المكونة. وأطلق المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية أولى أنشطته في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤ بتمويل قدره ٤٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي مخصص من موارد التعاون التقني في الميزانية العادية. وجرى إعادة توجيه مشاريع التعاون الإنمائي بغية الاستجابة للأزمة. وفي هذا الصدد، تعمل منظمة العمل الدولية بالتنسيق الوثيق مع الجهات المانحة الحالية، بما في ذلك حكومات ألمانيا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي. وحتى الآن، تم إعادة تخصيص مبلغ أولي قدره ٣,٤ مليون دولار أمريكي من المشاريع بغية الاستجابة لحالات الطوارئ، والتي تشمل العمليات الموضحة أدناه.

الحماية الاجتماعية

٨. بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، اتخذت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة العمل الدولية إجراءات فورية لدعم الفئات السكانية المستضعفة، بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. وبفضل النُظم الوطنية والبنية التحتية التي وضعها الشركاء في البلاد في عام ٢٠٢٣ للحصول على إعانة وطنية للإعاقة، بات يمكن دفع سلفة على الإعانة المخطط لها على الفور لأكثر من ٢٧٠٠٠ فرد تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٠ عاماً. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص مبلغ إضافي للطوارئ بقيمة ١٠٠ دولار أمريكي لأكثر من ٥٠٠٠ مستفيد في المناطق المتضررة من الأزمة. ومن المتوقع أيضاً تقديم مساعدة إضافية مماثلة لمجموعة مكونة من ٤٦٠٣ لاجئ من ذوي الإعاقة من المناطق الأكثر تضرراً في البلاد.

٩. وتعمل منظمة العمل الدولية أيضاً مع الوزارة للتحقق من البيانات الخاصة بحاملي بطاقات الإعاقة وإتاحة تسجيلهم في برنامج المساعدة النقدية الطارئة. كما يجري تقديم المساعدة التقنية من أجل إرساء منصة للحماية الاجتماعية الطارئة تديرها الوزارة، بهدف تحسين تنسيق المساعدات النقدية وتوزيعها على الأسر النازحة في لبنان.

[٢] انظر: 360 Consulting, “Lebanon: Crisis Response Insights - Weekly Update # 2”, 16 October 2024

١٠. وأخيراً، تعكف منظمة العمل الدولية أيضاً، بالتعاون مع وزارة العمل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، على تصميم نشاط يهدف إلى سدّ الثغرات في التأمين الصحي للسكان النازحين المستضعفين، من خلال تقليل نفقات الرعاية الصحية التي تشكل عبئاً مالياً على المرضى فيما يتعلق بمجموعة محددة مسبقاً من الخدمات الصحية. وبالإضافة إلى سداد المبلغ المتبقي للسكان الذين يستحقون الاستفادة منه، ستسعى هذه المبادرة إلى تبسيط الإجراءات الداخلية للصندوق من أجل تسريع معالجة طلبات السداد المقدمة من النازحين وضمان دفع أجور مقدمي الرعاية الصحية بشكل أسرع وتقليل أوقات الانتظار للحصول على الرعاية.

١١. ومن المهم الإشارة إلى أنّ نشاط منظمة العمل الدولية هذا يستكمل توزيع المساعدات الإنسانية من حيث المواد الغذائية وغير الغذائية بالإضافة إلى المساعدة النقدية الطارئة. وتم تنفيذه بسرعة بفضل الاستثمارات السابقة في تطوير النُظم والقدرات الوطنية ضمن إطار النظام الوطني للحماية الاجتماعية. وكانت منظمة العمل الدولية أول من دعا إلى هذه المبادرة، كجزء من جهد أوسع للانتقال من برامج المساعدة النقدية التي تديرها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى نظام وطني للضمان الاجتماعي.

إعادة تأهيل المأوى وتقديم الخدمات من خلال الأنشطة كثيفة اليد العاملة

١٢. ما فتئت منظمة العمل الدولية منذ عدة سنوات تنفذ في لبنان برنامجاً استثمارياً كثيف اليد العاملة في البنية التحتية. وهذا ما أتاح للمنظمة أن تتحرك بسرعة لتحسين الظروف المعيشية للعائلات النازحة في الملاجئ الجماعية، مع توفير فرص العمل للأشخاص الموجودين بالقرب من الملاجئ أو في البلديات المعنية.

١٣. ويتم تنسيق العمليات واختيار المواقع بالاشتراك مع الهيئة الحكومية المسؤولة عن تنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ والفريق المعني بالمأوى (بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) باستخدام آلية التقييم السريع التي وضعتها منظمة العمل الدولية من أجل تحديد التدخلات المطلوبة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى تجنباً للازدواجية. وتشمل الأنشطة الفورية المضطلع بها في الملاجئ إنتاج وتركيب حواجز فاصلة مؤقتة لإنشاء مساحات مخصصة للمعيشة وتحسين المراحيض والحمامات والصرف الصحي الموجودة في المباني وتوفير الطاقة الشمسية لأجهزة الإضاءة والشحن وتجديد المطابخ لتمكين الطهي الجماعي. وفي الوقت نفسه، ستقوم منظمة العمل الدولية بتوسيع أنشطة "النقد مقابل العمل" (بما يتوافق مع معاييرها)، بما في ذلك في شكل أعمال التنظيف وتكنيس الشوارع وإعداد الوجبات في المطابخ الجماعية وأعمال البناء. ويجري أيضاً تقييم المزيد من الأنشطة من أجل إعداد المباني لاستخدامها كملاجئ لفصل الشتاء القريب. وسيشمل ذلك إصلاح نُظم التدفئة والنوافذ والأبواب والتحقق من أية عيوب هيكلية محتملة. ومن المتوقع أن يستفيد ما يقدر بنحو ٨٠٠٠ شخص من العمل الذي تؤديه منظمة العمل الدولية في هذا السياق.

تقديم الدعم إلى منظمات الشركاء الاجتماعيين

١٤. تجري منظمة العمل الدولية مشاورات مع الهيئات المكونة الثلاثية وتدعم مشاركتها في الاستجابة الشاملة لمواجهة الأزمة، بما في ذلك في المجالات المذكورة أعلاه. وبالإضافة إلى تعاونها مع الحكومة، تستجيب منظمة العمل الدولية لطلبات الدعم المقدمة من منظمات الشركاء الاجتماعيين من أجل مساعدتها على تقديم الخدمات لأعضائها الذين يواجهون الصعوبات.

١٥. وساعدت منظمة العمل الدولية الاتحاد العمالي العام في لبنان (CGTL) والاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان (FENASOL) على إنشاء وحدات للاستجابة بفعالية للاحتياجات العاجلة والمتزايدة لقرابة ٦٠٠ من أعضائهم النازحين، بمن في ذلك العمال الذين يشاركون بشكل مباشر في الاستجابة لحالة الطوارئ. وتساعد منظمة العمل الدولية قادة المنظمتين في جهودهم الرامية إلى التعاون والانضمام إلى لجنة الطوارئ الوطنية، مما يمكّنهم من التأثير على إجراءات الحكومة بشكل أكثر فعالية.

١٦. علاوة على ذلك، تعمل منظمة العمل الدولية مع الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان والمنظمة الدولية للهجرة من أجل دعم العمال المنزليين المهاجرين، الذين هم عرضة للخطر بشكل خاص بسبب قضايا مثل عدم دفع الأجور وصعوبة الوصول إلى الملاجئ. ويجري تطوير المزيد من الأنشطة في هذا المجال، مثل وضع إرشادات لأصحاب عمل العمال المنزليين وإنشاء آلية للإحالة والشكاوى لتوفير الدعم الكافي للعاملين في مجال الرعاية، بمن فيهم العمال المنزليون، بالإضافة إلى جمع البيانات وتقديم دعم إضافي للعاملين في مجال الرعاية من خلال الاتحاد العمالي العام في لبنان والاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان على السواء.

١٧. وتقوم منظمة العمل الدولية أيضاً بمساعدة جمعية الصناعيين اللبنانيين وتعزز قدرتها على تلبية احتياجات المنشآت وتحسين دعم المجموعات النازحة. وفي هذا السياق، تعمل بشكل خاص على تسهيل الحوار بين جمعية الصناعيين اللبنانيين وأعضائها ووكالات الإغاثة الإنسانية الكبرى، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية

للهجرة واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، للنظر في الخيارات المتاحة أمام المنشآت اللبنانية لتصنيع المنتجات اللازمة للاستجابة الإنسانية. وقد استهلت جمعية الصناعيين اللبنانيين إنشاء مكتب مساعدة لقطاع الأعمال بغية دعم أعضائها في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالإجراءات الجمركية والإدارية وفرص المشتريات العامة وإجراءات المناقصات وتقييم الطلب على السلع والخدمات من المشترين وتسهيل تنفيذ الحلول اللوجيستية.

١٨. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الجمعية، باعتبارها الممثل الرئيسي للقطاع الخاص، بالتنسيق مع منظمات أصحاب العمل وقطاعات الأعمال الأخرى بشأن مشاركتها في التقييم السريع لعواقب الحرب على المنشآت والقوى العاملة فيها. وسيتناول هذا التقييم القيود أمام الحصول على المواد الخام والمدخلات والواردات والأسواق، إلى جانب الصعوبات المالية واللوجيستية مثل نقص السيولة وتعطيل سلاسل التوريد والإمداد وارتفاع تكاليف التشغيل. وبفضل المعلومات التي تم جمعها، ستتمكن جمعية الصناعيين اللبنانيين من تكييف خدماتها والدعوة إلى ما يلي: اتخاذ تدابير برنامجية واستراتيجية، بما في ذلك المساعدة المالية في شكل قروض ومنح وإعانات للأجور؛ التوجيه التقني في مجالات مثل تنمية المهارات والحلول الرقمية؛ التدخلات السياسية، بما في ذلك الإعفاء الضريبي وسياسات الاحتفاظ بالوظائف وتخفيف اللوائح.

استدامة الوظائف وسُبل العيش

١٩. بالإضافة إلى تدابير الاستجابة الفورية المبينة أعلاه، تدرس منظمة العمل الدولية أيضاً كيفية الحفاظ على الوظائف وسُبل العيش. وقطاع الزراعة هو من بين أكثر القطاعات تضرراً من النزاع الجاري: ففي المناطق المتضررة، يضطر المزارعون والعمال الزراعيون إلى ترك مزارعهم وبالتالي يُحرمون من مصدر دخلهم الرئيسي. وتشكل هذه الاضطرابات مخاطر كبيرة على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في البلاد.

٢٠. وبالتعاون مع وزارة الزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) واستناداً إلى تقييم سريع للاحتياجات، تقوم منظمة العمل الدولية حالياً بتحديد المحاصيل الرئيسية التي يلزم الاستمرار في إنتاجها لضمان الأمن الغذائي خلال الموسم القادم. ونظراً للحاجة الملحة لزيادة الإنتاج، ينصب التركيز على ضمان حصول المزارعين على المدخلات الضرورية من خلال ربطهم بالأسواق وتزويدهم بمرافق التخزين الكافية. وتهدف هذه الجهود إلى منع نقص الغذاء والحد من انعدام الأمن الغذائي والتخفيف من مخاطر فقدان الوظائف في قطاع الزراعة. وتقوم منظمة العمل الدولية أيضاً بوضع برامج لتوفير فرص عمل بأجر قصيرة الأجل للعمال الزراعيين النازحين للحفاظ على سُبل عيشهم وفي الوقت نفسه مساعدة المزارعين على تلبية احتياجاتهم الإنتاجية قبل الدورة الزراعية القادمة.

٢١. علاوة على ذلك، تتعاون منظمة العمل الدولية مع وزارة الشؤون الاجتماعية لاستخدام مراكز التنمية الاجتماعية التابعة لهذه الوزارة بغية تقديم الخدمات للنازحين. وفي هذا الصدد، يجري توسيع نطاق التدخلات المخطط لها أصلاً في بعض المناطق المحيطة ببيروت من أجل زيادة عدد فرص العمل الطارئة لتنظيف البنية التحتية للبلدية فيما يتعلق بإمدادات المياه وتقديم الخدمات الأساسية في مراكز الإيواء الجماعية.

٢٢. وإلى جانب تدابير الاستجابة الفورية، تعمل منظمة العمل الدولية بنشاط مع شركائها في الأمم المتحدة للتخطيط لتعافي البلاد، بما في ذلك من خلال تقييم سريع للأضرار والاحتياجات تخطط له الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وتعتزم منظمة العمل الدولية المشاركة في قيادة العمل المتعلق بسُبل العيش وفرص العمل وإشراك هيئاتها المكونة في هذه العملية. وفي مرحلة التعافي النهائي، من المتوقع أن يشكّل العدد الكبير من اللاجئين السوريين المتبقين في لبنان مشكلة كبيرة وكذلك حصولهم على فرص العمل. وستدعو منظمة العمل الدولية إلى إدماج فكرة العمل اللائق في النهج القائم على الارتباط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

◄ مشروع القرار

٢٣. **أحاط مجلس الإدارة علماً بالمعلومات المقدمة في الوثيقة GB.352/INS/19/7 وبالتقدم الذي أحرزه المكتب في تلبية الاحتياجات العاجلة للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في لبنان ودعا الدول الأعضاء إلى المساهمة في التنفيذ الكامل لخطة الاستجابة للطوارئ.**

◄ الملحق

الانعكاسات على أنشطة منظمة العمل الدولية في لبنان ومنطقة الدول العربية

١. في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤، شهد النزاع المسلح المستمر بين إسرائيل وحزب الله في لبنان تغيراً بارزاً بسبب الغارات الجوية المتكررة التي استهدفت الضاحية الجنوبية لبيروت. وقُتلت موظفة تابعة للأمم المتحدة وابنها كما قُتل مقاول تابع للأمم المتحدة وأصيب خمسة من قوات حفظ السلام المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في لبنان (اليونيفيل) في الهجمات الأخيرة.

٢. وفي ٣٠ أيلول/ سبتمبر، ضربت غارة جوية منطقة الكولا في بيروت على بُعد ٣ كيلومترات من مكتب منظمة العمل الدولية. وفي ٣ تشرين الأول/ أكتوبر، ضربت غارات جوية منطقة الباشورة على بُعد ٤٠٠ متر من مقر الأمم المتحدة و٢,١ كيلومتر من مكتب منظمة العمل الدولية. وكانت هذه أولى الهجمات على وسط بيروت، تلتها منذ ذلك الحين هجمات أخرى على مقربة من مكتب منظمة العمل الدولية.

٣. وفي الأشهر القليلة الماضية، عززت الأمم المتحدة تدريجياً الإجراءات والقيود الأمنية التي فرضتها في لبنان. واعتباراً من ١ آب/ أغسطس ٢٠٢٤، طُلب من جميع مُعالي الموظفين المعينين دولياً مغادرة البلاد حتى إشعار آخر. وتم نقل الموظفين المحليين الذين يعيشون في مناطق معرضة للخطر في بيروت وجنوب وشرق البلاد مؤقتاً إلى أماكن أخرى في لبنان. وتم تقييد التنقل إلى مناطق معينة، مما أثر على تنفيذ البرنامج. كما تم تعليق بعثات الأمم المتحدة الجديدة مؤقتاً، باستثناء تلك الضرورية لتنفيذ برامج الأمم المتحدة في لبنان.

٤. وأجرى فريق الأمم المتحدة الذي يتولى تنسيق الوضع الأمني في لبنان تقييماً لأهمية البرامج خلال الأشهر الأخيرة وقرر أنه اعتباراً من نهاية أيلول/ سبتمبر، سيجري بالضرورة نقل جميع الموظفين الدوليين غير الأساسيين. ونتيجة لذلك، قرر المكتب أنّ ثمانية من موظفيه الدوليين ضروريون لتنفيذ برنامج منظمة العمل الدولية في لبنان. ويمكن لهؤلاء الموظفين الثمانية مغادرة بيروت في مهمات أو المغادرة أو العمل عن بُعد، لكن يمكنهم العودة إلى لبنان إذا ومتى لزم الأمر. ومنذ ذلك الحين، غادر البلاد جميع الأخصائيين التقنيين من فريق الدعم التقني للعمل اللائق وغيرهم من موظفي المكتب الإقليمي. وعلى وجه الاستثناء، تسمح الأمم المتحدة للموظفين الدوليين من حاملي الجنسية اللبنانية الذين يعيشون في لبنان بالبقاء في البلاد، وهو إجراء ينطبق على أربعة موظفين دوليين في منظمة العمل الدولية.

٥. وفي ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤، أعادت لجنة الخدمة المدنية الدولية تصنيف بيروت إلى الفئة "D" لأغراض بدل المشقة لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر. وإلى جانب القيود السابقة المفروضة فيما يتعلق بالمعالين، يعني هذا الأمر أنّ بيروت باتت مركز عمل لا يسمح باصطحاب الأسر فيه.

٦. ونفذت منظمة العمل الدولية جميع قرارات الأمم المتحدة المذكورة أعلاه واتخذت خطوات إضافية لضمان سلامة وأمن موظفيها. وتم اتخاذ تدابير أمنية معززة في مبنى منظمة العمل الدولية الحالي، وبات الموظفون يعملون بشكل متزايد عن بُعد للحد من تنقلاتهم.

٧. واتخذ المكتب أيضاً ترتيبات إضافية للمساهمة في التكاليف التي يتحملها الموظفون المحليون لوضع طبقة مقاومة للكسر على نوافذ أماكن إقامتهم (كان هناك بالفعل شرط من فريق الأمم المتحدة الذي يتولى تنسيق الوضع الأمني بأن يقوم الموظفون الدوليون بتجهيز أنفسهم بهذا النوع من الحماية). كما استعان المكتب بأحد مقدمي الخدمات للمساعدة في عملية نقل موظفيه داخل البلاد في حالة الإخلاء، بما في ذلك تأمين السكن والنقل. ويجتمع فريق الإدارة الإقليمي بانتظام مع جميع الموظفين لإبلاغهم بآخر التطورات وبقرارات الأمم المتحدة التي تعني منظمة العمل الدولية. ويتم إجراء التحديثات على خطط الاستعداد الأمني ويتم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي.

٨. وإدراكاً من المدير العام لتدهور الوضع في لبنان، فإنه يرغب في نقل المكتب الإقليمي للدول العربية وفريق الدعم التقني المعني بالعمل اللائق مؤقتاً لمدة سنة واحدة. ويستعرض المكتب حالياً خيارات النقل، آخذاً في الاعتبار التواجد الحالي لمنظمة العمل الدولية في مواقع مختلفة، ويقوم بإعداد خطة لهذا النقل وإجراء حسابات تفصيلية للتكاليف، سواء من حيث التكاليف الثابتة المرتبطة بعملية النقل من بيروت أو التكاليف المستمرة للعمل في مواقع مختلفة. وسيتم تنظيم جلسات إعلامية للموظفين. وستخضع الجوانب التي تؤثر على الموظفين للتشاور مع الموظفين المعنيين ونقابة الموظفين وسيتم تنفيذ القرارات المتخذة في هذا الصدد وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها.

٩. وقد تم اتخاذ جميع التدابير المؤقتة لضمان قدرة المكتب على الاستمرار في تقديم الخدمات إلى الهيئات المكونة وتنفيذ برنامج العمل المتفق عليه في جميع أنحاء المنطقة. وتحقيقاً لهذا الغرض، كان لا بد من تنفيذ عدد من المهام طويلة الأمد خارج بيروت ووضع ترتيبات العمل عن بُعد على السواء للأخصائيين التقنيين والموظفين المسؤولين عن المسائل المالية والبرمجة والموارد البشرية.

١٠. وعند نقل المكتب الإقليمي وفريق الدعم التقني المعني بالعمل اللائق، سيبقى مكتب لمنظمة العمل الدولية في بيروت لاستيعاب الموظفين المحليين المعينين حالياً في المكتب الإقليمي وفريق الدعم التقني المعني بالعمل اللائق ومشاريع التعاون الإنمائي في لبنان.